

Distr.: General
18 February 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه تقييم عمل مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (انظر المرفق). أعدته رئاسة المجلس التي تولتها في ذلك الشهر الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أعد هذا التقييم بمبادرة منا غير أننا استشرنا بقية أعضاء المجلس قبل تقديمه. وسأكون ممتنة لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آن دبليو. باترسون
القائمة بالأعمال بالنيابة

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

تقييم عمل مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)

مقدمة

في ظل رئاسة السفير جون سي. دانفورث، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، اضطلع مجلس الأمن ببرنامج عمل موسع خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وخلال الشهر، عقد مجلس الأمن ٢٥ جلسة علنية و ١٤ جلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته. كما اعتمد ستة قرارات : عن الحالة في تيمور ليشتي والحالة في هايتي والحالة في كوت ديفوار والحالة في البوسنة والهرسك ، والجدول الزمني لانتخاب قاضي في محكمة العدل الدولية والحالة في السودان. إضافة إلى ذلك، اعتمد مجلس الأمن أربعة بيانات رئاسية عن الحالة في كوت ديفوار والحالة في غينيا بيساو والحالة في الصومال والعلاقة المؤسسية مع الاتحاد الأفريقي.

وقد شكل اجتماع مجلس الأمن المعقود في نيروبي في ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر خير دليل على التزامه بدعم السلام والأمن الدوليين. وكان الهدف من اجتماع المجلس في نيروبي، وهو اجتماعه الرابع فقط خارج نيويورك منذ عام ١٩٥٢، إعادة تنشيط مفاوضات السلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان بغية وضع نهاية لأطول صراع تشهده أفريقيا. وقد وضع مجلس الأمن كامل ثقله في اجتماع نيروبي لدعوة الأطراف إلى مضاعفة جهودها من أجل التوصل إلى حل سلمي. واختتم الاجتماع بتوقيع الأطراف السودانية أمام المجلس على مذكرة تفاهم للتوصل إلى اتفاق سلام شامل قبل نهاية العام.

أفريقيا

الاتحاد الأفريقي

أدى رئيس مجلس الأمن في اجتماع المجلس المعقود في نيروبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ببيان (S/PRST/2004/44) باسم أعضاء المجلس جدد فيه التأكيد على العلاقة المؤسسية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ورحب المجلس بإنشاء مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن والإعراب عن تأييده لقيام جميع الدول الأفريقية بالتصديق في أقرب وقت

على بروتوكول السلام والأمن وإنشاء قوة تأهب أفريقية ونظام إنذار مبكر في أفريقيا. كما أشار البيان إلى تزايد أهمية تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي بغرض تعزيز قدرة الأمم على التصدي للتحديات الأمنية الجماعية ، لا سيما تلك المتعلقة منها بالقارة الأفريقية.

كوت ديفوار

اجتمع مجلس الأمن في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر للنظر في الحالة في كوت ديفوار. حيث أدان المجلس في بيان رئاسي (S/PRST/2004/42) أي جهود تصدر عن الحكومة أو المتمردين لإرسال قوات عبر منطقة الثقة. كما طالب بالوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية التي تقوم بها الأطراف الإيفوارية والامتنثال التام لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣.

واعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم ١٥٧٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الذي يفرض على كوت ديفوار حظرا فوريا على توريد الأسلحة لمدة ١٣ شهرا. وبموجب ذلك القرار سيكون أمام الأطراف الإيفوارية مهلة تمتد إلى غاية ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لتنفيذ الالتزامات المنوطة بها في إطار عملية السلام الحالية - بموجب اتفاقي لينا - ماركوسي وأكرا الثالث - أو تواجه مزيدا من القيود على السفر والمعاملات المالية. وتنشأ بموجب النص الذي اعتمده المجلس لجنة تتولى الإشراف على تنفيذ الجزاءات كما يأذن للجنة بأن تطلب جميع المعلومات الإضافية التي قد ترتبها ضرورة.

غينيا - بيساو

وفي رد فعل على التطورات التي شهدتها غينيا - بيساو، وأسفرت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر عن مقتل رئيس هيئة أركان القوات المسلحة وقائد شعبة الموارد البشرية، اعتمد مجلس الأمن في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بيانا رئاسيا (S/PRST/2004/41) يدين بأشد العبارات استخدام القوة في تسوية الخلافات أو رفع المظالم.

البعثة إلى أفريقيا الوسطى

ترأس السفير جان مارك دو لا سابلير، الممثل الدائم لفرنسا، بعثة مجلس الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وأوغندا في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم السفير دو لا سابلير إحاطة إلى المجلس بشأن الاستنتاجات التي خلصت إليها البعثة، بما في ذلك تقييمها لعمليتي السلام في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، وكذا آفاق السلام والاستقرار في المنطقة. وقال إن

البعثة ترحب بما تلمسه من مؤشرات على إحراز التقدم في المنطقة مؤكدا في الوقت نفسه على ضرورة عدم الاستهانة بالعراقيل المتبقية.

السودان

وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام، للسودان، جان برونك، إحاطته الشهرية إلى مجلس الأمن تحدث فيها عن الحالة في ذلك البلد. وقد دعا الممثل الخاص للأمين العام إلى اتخاذ نهج ثلاثي الشعب لعكس المنحى الذي اتخذته الحالة، بدءا بنشر قوات طرف ثالث هو الاتحاد الأفريقي من أجل ردع الانتهاكات بفعالية، يليه تسريع وتيرة جميع المفاوضات ومساءلة جميع الزعماء السياسيين عن الانتهاكات المستمرة للاتفاقات وتفاقم المعاناة البشرية.

وعقب الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص أصدر الرئيس بيانا صحفيا يدين الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، معربا عن القلق بشأن ما تقوم به حكومة السودان من أعمال نقل قسرية للأشخاص المشردين داخليا في أوطاش والشريف القديم والشريف الجديد ومجددا الدعم للدور القيادي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في أزمة دارفور.

وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، رحب مجلس الأمن في نيروبي برئيس كينيا موي كيباكي الذي سلط الضوء على الدور القيادي الذي تضطلع به كينيا في السعي إلى إيجاد حلول دائمة للمشاكل التي تحاصر السودان والصومال، وقال إن الأمل يلوح في الأفق. وإثر ذلك، أعرب الأمين العام، عن شكره للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على قيادتها للعملية السلمية في نايفاشا وأشار إلى أن الأمم المتحدة بصدد إعداد نهج رئيسي متعدد الأبعاد للمساعدة في بناء سلام دائم. وعبر النائب الأول لرئيس السودان، علي عثمان طه، عن أمله في التمكن عما قريب من البت في التفاصيل الصغرى التي ما تزال عالقة بشأن اتفاق السلام. كما جدد جون غارانغ، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان تأكيد التزامه بالتوصل إلى السلام في السودان. ثم استأنف أعضاء المجلس الحوار مع الأطراف في جلسة خاصة. ودُعي للمشاركة في تلك المناقشات كل من السيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية مصر والسيد لازاروس سومبايو، المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

واعتمد مجلس الأمن بالإجماع، في ختام اجتماعاته المعقودة في نيروبي، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر القرار رقم ١٥٧٤ (٢٠٠٤) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة المتقدمة العاملة في السودان إلى غاية ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥. وقد رحب أعضاء المجلس بالتزام حكومة السودان

والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان اللذين وقعا في وقت سابق من نفس اليوم مذكرة التفاهم المتعهد فيها بالتوصل إلى اتفاق سلام شامل قبل نهاية العام. وأعلن المجلس في قراره رقم ١٥٧٤ (٢٠٠٤) تأييده القوي لتلك الجهود وأكد من جديد استعداداه لتأسيس بعثة سلام للأمم المتحدة من أجل المساعدة في تنفيذ الاتفاق ويعلن التزامه بمساعدة شعب السودان في جهوده الرامية إلى بناء أمة مسالمة وموحدة يعمها الرخاء.

الصومال

اعتمد أعضاء المجلس خلال اجتماعهم في نيروبي بياناً رئاسياً (S/PRST/2004/43) يرحب بالتقدم المحرز في إطار عملية المصالحة الوطنية الصومالية، لا سيما إنشاء البرلمان الاتحادي الانتقالي وانتخاب رئيس للبرلمان وانتخاب الرئيس وتعيين رئيس الوزراء.

أفريقيا الوسطى

وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، غيهينو، تقريراً إلى المجلس عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

الأمريكتان

هايتي

وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام، خوان غابرييل فالديس، في جلستين منفصلتين إحاطتين إلى مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات عن الحالة في هايتي، فعبر عن قلقه إزاء الحالة الأمنية المضطربة والانتقال السياسي المتباطيء. وركز الممثل الخاص، في تقريره على السبل الكفيلة بتحقيق تحسن جذري في الحالة الأمنية في جميع أنحاء هايتي من خلال تنفيذ برامج ناجحة لزع السلاح؛ كما حث المجلس على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم ١٥٧٦ (٢٠٠٤) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى غاية ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى.

آسيا

أفغانستان

قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى مجلس الأمن في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر يثني فيها على الشعب الأفغاني لما يتمتع به من "ضج سياسي ملحوظ" عقب الانتخابات الناجحة والحررة التي أسفرت عن انتخاب حميد كرزاي كأول رئيس يختار بطريقة ديمقراطية لهذه الدولة. وأوجز وكيل الأمين العام بعض التحديات من قبيل التطرف والاتجار في المخدرات، التي يتعين على الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي التصدي لها استعدادا للانتخابات البرلمانية والمحلية في عام ٢٠٠٥. وأصدر المجلس بيانا صحفيا يرحب باعتماد كرزاي رئيسا ويؤكد على الأهمية التاريخية للحدث.

تيمور ليشتي

وجه الممثل الخاص للأمين العام، سوكيهيرو هاسيكافا، في جلسة علنية معقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كلمة إلى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، تضمنت التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2004/888) والذي يغطي الفترة من ١٤ آب/أغسطس إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وقدم الممثل الخاص تفاصيل عن تكوين ثمانية أفرقة عاملة لتحديد التدابير المطلوبة للانتقال السلس من مرحلة حفظ السلام إلى المساعدة في البناء التقليدي للدولة.

وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٧٣ (٢٠٠٤) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لفترة نهائية مدتها ستة أشهر تنتهي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وقد سعى مجلس الأمن من خلال ذلك القرار إلى تكريس المكتسبات المحققة حتى الآن وتقديم استراتيجية تتوفر لها مقومات البقاء من أجل الانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة تقديم المساعدة من أجل التنمية.

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، تيرجي رود لارسن، تقريرا إلى المجلس دعا فيه جميع الأطراف إلى تكثيف الجهود من أجل التمكن من تحقيق السلام في المنطقة. ولاحظ أن الحل يتمثل في التوصل إلى إقامة دولتين وفقا لخريطة الطريق، تماشيا مع المبادئ التي تستند إليها اتفاقات أوسلو وبناء على قرارات مجلس الأمن

ذات الصلة. وقال إن انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من غزة يتيح فرصة لإنعاش السلام، شريطة أن تنسق إسرائيل الانسحاب مع اللجنة الرباعية والسلطة الفلسطينية.

العراق

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس الأمن على رسالة من رئيس المجلس تطلب إلى الأمين العام العمل في غضون مهلة أقصاها ٣ كانون الأول/ديسمبر من أجل إنشاء صندوق استئماني من أجل تقديم الدعم المالي لقوة الأمم المتحدة للحماية في العراق. وبموجب قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ١٥٤٦، تشكل قوة الحماية التي توفر الأمن للأمم المتحدة أثناء وجودها في العراق "كيانا قائما بذاته في إطار القيادة الموحدة".

أوروبا

البوسنة والهرسك

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الممثل السامي للبوسنة والهرسك، بادى آشداون، إحاطة إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز في ذلك البلد منذ آذار/مارس ٢٠٠٤. ودعا سلطات جمهورية صربسكا إلى التعاون في إلقاء القبض على الزعماء الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لوائح اتهام بحقهم، باعتبار ذلك خطوة ضرورية لتحقيق آمال البوسنة والهرسك في أن تصبح دولة أوروبية معاصرة. كما وجه الأمين العام لمنظمة حلف الشمال الأطلسي، جاب دي هوب شيفر، كلمة إلى المجلس. وفي معرض حديثه عن توقع نقل عمليات حفظ السلام من منظمة حلف الشمال الأطلسي إلى قوات الاتحاد الأوروبي، سلط الضوء على التحالف التاريخي الذي تكون في البوسنة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والأمم المتحدة والذي أثمر تطورات هامة في مجال الأمن وإرساء سيادة القانون. وقد شكل خطابه أول سابقة يوجه فيها أمين عام لمنظمة حلف الشمال الأطلسي كلمة إلى المجلس.

وقبيل اضطلاع الاتحاد الأوروبي في ٢ كانون الأول/ديسمبر بدور القوة الرئيسية متعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم ١٥٧٥ (٢٠٠٤) في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وتحويل الولاية الواردة في القرار لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك تسلم زمام الأمور من قوة تحقيق الاستقرار متعددة الجنسيات التابعة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي والتي تنهي عملها في نهاية العام.

كوسوفو (صربيا والجبل الأسود):

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، سورين حسين - بيترسون، إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في ذلك الإقليم. وبينما تظل خطة تنفيذ المعايير العنصر المحوري لسياسة المجتمع الدولي في كوسوفو مع سنوح أول فرصة في أواسط عام ٢٠٠٥ لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في مجال الاستجابة للمعايير. وأشار الممثل الخاص إلى ضرورة إعطاء الأولوية لاستيفاء المؤشرات الرئيسية. ومن ضمن تلك المؤشرات، شدد على سيادة القانون وحرية التنقل وتشغيل المؤسسات المحلية والأمن بوصفها المجالات الحاسمة في إرساء دعائم كوسوفو متعددة الأعراق. ولئن جدد أعضاء المجلس تأكيد دعمهم لسياسة "المعايير قبل المركز"، فقد أقرّوا باقتصار التقدم المتعلق بالمعايير على بعض المجالات دون أخرى، مشددين على ضرورة تسريع هذه العملية بصورة كبيرة. بعد ذلك، كرر الأعضاء تأييدهم لتوصيات الممثل الخاص، بشأن إعطاء الأولوية للمعايير. وهنأ أعضاء المجلس شعب كوسوفو على الانتخابات الحرة والديمقراطية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر، لكنهم أعربوا عن أسفهم لتدني مشاركة صرب كوسوفو في الانتخابات.

مسائل أخرى

المحكمتان الجنائيتان الدوليتان

في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم رئيسا المحكمتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا والمدعيان العامان بهما إحاطة إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز في مسار تنفيذ استراتيجية الإنجاز التي نص عليها القراران ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وقد أعرب مسؤولو المحكمتين عن عزمهم الوطيد على احترام المهلات التي حددها المجلس، كما وجهوا الانتباه إلى العوائق المستمرة التي قد تحول دون تحقيق هذه الغاية، لاسيما نقص التمويل المقدم من جانب الدول الأعضاء وما نتج عنه من تجميد عملية التوظيف وعدم تعاون بعض الدول في إلقاء القبض على الهاربين الذين يتصدرون قائمة المطلوبين الهاربين من العدالة.

محكمة العدل الدولية

اعتمد المجلس بالإجماع القرار رقم ١٥٧١ (٢٠٠٤) الذي يحدد ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موعداً لإجراء انتخاب للمء الشاغر الناتج عن استقالة القاضي غيلبير غيوم.